المؤتمر العلمي الدولي الأول
لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

من روَّاد الأزهر في التأليف ونشر التراث

"الأزهر الشريف تاريخ وريادة"

إعداد
د. أسماء عطيَّة حامد أحمد
المدرسِ في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بسوهاج

١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢م

ملخص البحث

من روَّاد الأزهر في التأليف ونشر التراث

د. أسماء عطيَّة حامد أحمد

قسم: اللغويات، كليَّة: الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بسوهاج، جامعة: الأزهر الشريف، المدينة: جمهورية مصر العربيَّة.

البريد الإلكتروني: asmaahamed.279@azhar.edu.eg

رقم التليفون/ ٣ ٠١١١٩٩٤٨٨٧

الأزهر الشريف منذ نشأته هو حصن الدفاع الأول عن الشريعة وأحكامها واللغة العربيَّة وفروعها. فقد كان لعلمائه الدور البارز في مصر في الحفاظ على اللغة، فلم يبق فيها في فترة من الزمن من يحسن العبارة إلا علماءه، بل عمَّ دورهم الشرق والعالم الإسلامي كله، فرحل إليه الناس من سائر الأجناس ينهلون من علمه وقصدوه للتعلم والإفادة من علمائه الأجلاء قرونًا.

وهذا البحث يشير بإيجاز إلى كوكبة من أبرز علماء اللغة في الأزهر الشريف في العصر الحديث، الذين قدموا للبشرية خدمة جليلة بما أفاضوا به عليها من آثار علمية، من مؤلفات قيمة وتحقيقات دقيقة، ومن هؤلاء: الشيخ/ عبد الخالق عضيمة، وعبد السلام هارون، ومحمد محي الدين عبد الحميد، وأحمد محمد شاكر. وغيرهم.

الكلمات المفتاحيَّة: الأزهر الشريف/ علوم اللغة/ علماء الأزهر.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي يمنَّ بالفضل على من يشاء من عباده، ويبلِّغُه بخدمة العلم الشريف غاية مراده. والصَّلاة والسَّلام على من أرسله ربُّه رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،

فقد قدَّم الأزهر الشَّريف منذ فجر النَّهضة الأدبيَّة الحديثة في عهد محمَّد علي العديد من العلماء محققي التراث، والذين اعتُمِد عليهم في البعثات العلميَّة إلى إيطاليا وفرنسا، فحملوا لواء العلم، وعلى أيديهم تمَّ نشر أمَّهات كتب التراث، ومنها الموسوعات الضَّخمة في علوم اللغة العربية وغيرها من كتب التفسير والحديث والتاريخ...، ومن يطالع قوائم الكتب التي نشرت يدرك مدى الجهد الذي بذله علماء الأزهر الشريف في هذه النهضة العلمية، فقد كان لهم الأثر الكبير في نشر علوم اللغة العربيَّة بتحقيق كتب التراث اللغوي، فغدت لهم أيادٍ سابغةٌ على من جاء بعدهم من باحثي اللغة ومحبي العربية، فأفادوا كثيرا من مؤلفاتهم.

وقد وقع اختياري على خمس شخصيات من علماء الأزهر الشريف الذين أسهموا في نشر علوم اللغة في العصر الحديث–، بذكر نبذة موجزة عنهم، والإشارة إلى أهم مؤلفاتهم في مجال اللغة، مع دراسة موجزة لأحد مؤلفاتهم، بما يظهر أثرهم في تحقيق التراث ونشر علوم العربيَّة.

ولمَّا كان جهد هؤلاء العلماء له الأثر البالغ في نشر علوم اللغة العربية، قررت الإسهام بهذا البحث اعترافا لهم بالفضل، بتوجيه أنظار الباحثين إلى أهمية تناول آرائهم النحوية التي أودعوها تحقيقاتهم الثريَّة بالدراسة، فضلًا عن المشاركة بهذا البحث في مؤتمر كليتي الموقرة، والمعنون: (الأزهر الشريف تاريخ وريادة) وأسأل

الله –عز وجل– التوفيق والتسديد.

أهمية البحث: تتضح أهميَّة البحث من خلال الجانبين الآتيين:

الجانب الأول– يعد البحث إسهامًا في إظهار الدور البالغ الذي قام به علماء الأزهر في العصر الحديث في نشر علوم اللغة العربيَّة؛ بما حققوه من كتب التراث، التي تعد وسيلة معرفة العلوم العربيَّة وتلقيها عن أهلها، وبعضها يدرس في مراحل التعليم الأزهري المختلفة.

الجانب الثَّاني– يلفت أنظار الباحثين إلى أهمية تناول هذه الشخصيات العلمية بالبحث ودراسة آرائهم العلمية التي أودعوها حواشيهم على كتب التراث التي حققوها، ومناقشتهم فيها بالحجة، قبولًا وترجيحًا أو ردًا وتضعيفا؛ وبهذا يصل البحث إلى الغاية المرجوة من دراسة علوم اللغة بمحاكاة الاستعمال العربي الفصيح.

منهج البحث:

اتبعت –بعون الله وتوفيقه– في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على انتقاء بعض آراء هؤلاء العلماء الخمسة في كتاب من الكتب التي قاموا بتحقيقها، بما يبرز أثرهم في نشر علوم اللغة، مع مناقشتهم في هذه الآراء، وإظهار موقف الباحثة منها.

خطَّة البحث: يأتي البحث في مقدّمة، وخمسة مباحث، كل مبحث يشتمل على مطلبين. وبيانها على النحو الآتي:

المبحث الأول– الأستاذ الشيخ/ أحمد محمد شاكر(ت١٣٧٧ه)، وبه مطلبان:

المطلب الأول– نبذة عن حياة الشيخ، وأشهر آثاره العلميَّة.

المطلب الثَّاني–من تعقباته النَّحويَّة على شيخ المفسرين الطبري في تحقيق كتابه

(جامع البيان).

المبحث الثَّاني- الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد (١٣٩٢ه)، وبه مطلبان:

المطلب الأول- نبذة عن حياة الشيخ، وأهمّ آثاره العلميَّة.

المطلب الثاني- وقفة لغوية مع تحقيق الشيخ على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.

المبحث الثالث- الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة(ت١٤٠٤ه)

المطلب الأول- نبذة عن حياة الشيخ، وأشهر آثاره العلميَّة.

المطلب الثاني- لمحة عن كتابه الجليل: دراسات لأسلوب القرآن الكريم.

المبحث الرابع- الأستاذ الدكتور/ عبد السَّلام محمد هارون (ت١٤٠٨ه)، وبه مطلبان:

المطلب الأول- نبذة عن حياته، وأشهر آثاره العلميَّة.

المطلب الثاني- حول تحقيقه كتاب الاشتقاق لابن دريد(ت٣٢١ه)

المبحث الخامس- الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، وبه مطلبان:

المطلب الأول- نبذة عن حياته، وأشهر آثاره العلميَّة.

المطلب الثَّاني- موقفه من ابن مضاء القرطبي في كتابه: (الرد على النحاة).

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات ، وفهرس المصادر، والمراجع .

والله الهادي إلى سواء السبيل، هو حسبي ونعم الوكيل.

****

المبحث الأوَّل- الأستاذ الشيخ/ أحمد محمد شاكر[1]

(١٣٠٩ - ١٣٧٧ هـ = ١٨٩٢ - ١٩٥٨ م)

المطلب الأول- نبذة موجزة عن حياة الشيخ، وأشهر آثاره العلميَّة.

النحوي، اللغوي، المفسر أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، نال الشهادة العالمية من الأزهر الشريف سنة١٩١٧ه، وعين في بعض الوظائف القضائية. ثمَّ رئيسا للمحكمة الشرعية العليا وأحيل إلى (المعاش) فانقطع للتأليف والنشر إلى أن توفي. وهو يعد أحد العلماء الأفذاذ في بداية هذا القرن، وما من محدث جاء بعده إلا وأثنى عليه، كالعلامة الألباني، والشيخ الإمام عبد العزيز بن باز، وابن عثيمين، وهم مجمعون على فضله في علم الحديث، وأصول الفقه، ونبذ التعصب. وكما أثنى عليه علماء الشريعة، أثنى عليه علماء اللغة وأدباؤها.

من مشايخه: أبوه، والشيخ محمود أبو دقيقة، والشيخ عبد الله بن إدريس السنوسي وغيرهم، وسئل عبد السلام هارون عمن هو أستاذه فقال: «سوف تعجب إذا قلت لك إن ابن عمتي الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر كان أستاذي وكنت أستاذه! كنا نتعاون جميعا على نشر التراث، أعلّمه ويعلّمني... كانت طريقتي مماثلة لطريقته، وطريقته مماثلة لطريقتي»" [2].

وله جهود كبيرة كذلك في الفقه وأصوله، واللغة والأدب، والتفسير والقراءات،

---

(١) تنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي٢٥٣/١، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة لوليد الزبيري وآخرين ٣٩٠/١ ، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر لعادل نويهض٧٨/١.

(٢) تنظر ترجمته في: تتمة الأعلام لمحمد خير رمضان٢٩١/١.

والتراجم والسير وغيرها، من أعظم أعماله شرح (مسند الإمام أحمد بن حنبل)، و (عمدة التفسير) أربعة أجزاء منه في اختصار تفسير ابن كثير. و(الشرع واللغة) رسالة في الرد على عبد العزيز فهمي باشا الّذي اقترح كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية.

ومن أهم آثاره اللغويَّة: تحقيق الشعر والشعراء لابن قتيبة، وإصلاح المنطق لابن السكيت بمشاركة الأستاذ عبد السلام هارون، وتحقيق المعرب للجواليقي .

المطلب الثَّاني- من تعقيباته النَّحويَّة على شيخ المفسرين الطبري في تحقيق كتابه (جامع البيان)

أوَّلًا- قال الطبري-ردًا على قول أبي عبيدة بزيادة (إذْ) في قول الله -تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾[1]-: "وغيرُ جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام. إذْ سواءٌ قيلُ قائل: هو بمعنى التطوُّل[2]، وهو في الكلام دليل على معنى مفهوم - وقيلُ آخرَ، في جميع الكلام الذي نطق به دليلا على ما أريد به: وهو بمعنى التطوُّل." [3]

فعلق الأستاذ/ أحمد محمد شاكر: "أراد الطبري أن ينفي ما لج فيه بعض النحاة من ادعاء اللغو والزيادة في الكلام، فهو يقول: إذا كان للحرف أو الكلمة معنى مفهوم في الكلام، ثم ادعيت أنه زيادة ملغاة، فجائز لغيرك أن يدعي أن جملة كاملة مفهومة المعنى، أو كلامًا كاملا مفهوم المعنى - إنما هي زيادة ملغاة أيضًا. وبذلك

---

(١) من الآية (٣٠) من سورة البقرة. وينظر مذهب أبي عبيدة في كتابه: مجاز القرآن ص١١.

(٢) يعنى بالتطول: الزيادة.

(٣) جامع البيان للطبري ١/٤٤٠.

يبطل كل معنى لكل كلام، إذ يجوز لمدع أن يبطل منه ما يشاء بما يهوى من الجرأة والادعاء. وهذا تأييد لمذهبنا الذي ارتضيناه." (١)

وكان ينبغي على المحقق الجلي أنْ يوضح مراد الطبري بالزيادة في الأسماء خاصةً؛ حيث يجوز عند النحويين زيادة الحروف، وبه قال استعمله الطبري نفسه في عدة مواضع من تفسيره، من ذلك قوله في قول الله-ﷻ-: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾(٢): "ودخول الباء في قوله:(بِالْمَوَدَّةِ) وسقوطها سواء، نظير قول القائل: "أريدُ بأنْ تذهبَ"، و"أريد أنْ تذهبَ" سواء، وكقوله:﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾(٣)."(٤)

ثانيًا- نقل الطبري عن الأخفش استشهاده بقول الفرزدق:

لَوْ لَمْ تَكُن غَطَفانُ لا ذُنُوب لَها * إذنْ للامَ ذَوو أَحْسابِها عُمَرَا(٥)

على عمل(لا) وهي زائدة عند الأخفش، في ضوء حديثه عن مذهبه في عمل (أنْ)

---

(١) السابق، حاشية (٢).

(٢) من الآية(١) من سورة الممتحنة.

(٣) من الآية (٢٥) من سورة الحجّ.

(٤) جامع البيان٢٣/٣٠٩، ٣١٠.

(٥) من (البسيط)، ورد في معاني القرآن للأخفش١/١٩٤. واستشهد به على إعمال (لا) وهي زائدة في المعنى، وهو عند جمهور النحويين من قبيل الشاذ.

ينظر: الخصائص لابن جني٢/٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٥٩، والمقاصد النحوية للعيني٢/٧٨٤.

مع زيادتها في قول الله –تعالى–: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾(١).(٢)، على أن المقصود إثبات الذنوب لـــ(غطفان).

إلَّا أن الأستاذ أحمد شاكر خطَّأ الأخفش في القول بزيادة (لا) في البيت، ولام على النحويين متابعته على خطئه، ورأى أنَّ لفظ (ذنوب) ليس بضم الذال جمع (ذَنب) – كما زعموا–، وإنَّما هي بفتح الذال (ذَنوب) لفظ مفرد بمعنى النصيب، وفي هذا يقول: " مجمع من رأيت يذهب إلى إن "الذنوب" جمع: "ذنب"، وهو عندي ليس بشيء، وإنما انحطوا في آثار الأخفش، حين استشهد بالبيت على إعمال "لا" الزائدة. وصواب البيت عندي (لا ذَنوبَ لها) وليس في البيت شاهد عندئذ. والظاهر أن الأخفش أخطأ في الاستشهاد به. والذَنوب: الخط والنصب." (٣)

وقد ورد بهذا المعنى في قول الله–ﷻ–: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾(٤)، وفي قول علقمة بن عبدة في حق أخيه شأس:

وفي كُلّ قَوْمٍ قَدْ خَبَطْتَ بنعمَة * فَحُقَّ لِشَأس مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ(٥)

---

(١) من الآية(٢٤٦) من سورة البقرة.

(٢) ينظر: جامع البيان٥/٣٠٢.

(٣) حاشية المحقق على جامع البيان٥/٣٠٢.

(٤) من الآية (٥٩) من سورة الذاريات.

(٥) من (الطويل)، ورد في تفسير الطبري٢٢/٤٤٧، والكشاف للزمخشري٤/٤٠٧، والمحرر الوجيز لابن عطيَّة٥/١٨٣، والبحر المحيط لأبي حيَّان٩/٥٤٧، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي٢/٤٨.

وختم المحقق بقوله: "يقول الفرزدق: لو لم تكن غطفان خسيسة لاحظ لها من الشرف والحسب والمروءة-إذن للام ذوو أحسابها عمرا". وبذلك يبرأ البيت من السخف ومن تكلف النحاة." [(١)]. وعليه يفسد الاستدلال بهذا البيت على عمل (لا) زائدة. وهو عندي متَّجه.

ثالثًا- أورد الطبري في تفسيره- قول القطامي:

إِذَا التَيَّازُ ذُو العَضَلاتِ قُلْنَا: * إِلَيْكَ إِلَيْكَ"! ضَاقَ بِها ذِرَاعَا [(٢)]

فذكر المحقق أنَّ معنى: (إليك إليك) خذها. ونقل عن ابن بري أنَّه ردَّ تفسير "إليك" بمعنى: " خذها"، وقال، "هذا فيه إشكال؛ لأنَّ سيبويه وجميع البصريين ذهبوا إلى أنَّ "إليك" بمعنى: تنح، وأنها غير متعدية إلى مفعول، وعلى ما فسروه في البيت، يقتضي أنها متعدية؛ لأنَّهم جعلوها بمعنى: خذها. ورواه أبو عمرو الشيباني: "لديك لديك"، عوضًا من "إليك إليك". قال: وهذا أشبه بكلام العرب وقول النحويين؛ لأنَّ "لديك" بمعنى: "عندك" و"عندك" في الإغراء تكون متعدية"[(٣)]. قال المحقق: "وعندي أنَّ شرح الشراح في "إليك" صواب جيد، وقد استدرك ابن بري اجتهاده، ولم يصب فيما استدرك."[(٤)]. وهو ما نقله ابن منظور عن ابن بري[(٥)].

---

(١) حاشية المحقق على جامع البيان٥/٣٠٢.

(٢) من (الوافر)، من شواهد البحر المحيط٦/١٧٦، وحاشية الشهاب٥/١١٧، وعلى استعمال (ضاق ذرعًا) بمعنى: ضيق الصدر، والتياز: الرجل القصير الملزز الخلق.

(٣) حاشية المحقق على جامع البيان٧/٥٥٧..

(٤) السابق.

(٥) لسان العرب لابن منظور٥/٣١٥.

وما ذكره المحقق الجليل من أن معنى (إليك) خذها هو مذهب الكوفيين[١]. أمَّا مذهب البصريين فهو كما نقله عنهم ابن بري، وقد صرَّح به شيخ نحاة البصرة سيبويه في قوله: "وإليك إذا قلت: تَنَحَّ." [٢]. وواضح من كلامه أنَّها لازمة.

والصحيح مذهب البصريين؛ إذ لا يحفظ من لسان العرب أنه اُستعمل متعديا، ومنه ما جاء في الحديث الشريف: "لا ضربَ ولا طردَ ولا إليك إليك".

قال الطيبي: "(إليك) هنا من أسماء الأفعال معناه: تنحَّ عني[٣]. وقال الزوزني في شرح قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

إلَيْكُم يَا بَنِي بَكْرٍ إلَيْكُم، * أَلَمّا تَعْلَموا مِنَّا اليَقِينا؟ [٤]

"يقول: تنحوا وتباعدوا مُساماتنا ومباراتنا يا بني بكر،... يقال: إليك إليك، أي تَنَحَّ." [٥]

رابعًا- فسَّر ابن مجاهد قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[٦]- بأنَّ المقصود به: قول النساء: "ليتنا رجالا فنغزو ونبلُغ ما يبلغ

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء١/٣٢٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٨/٣٨٤٩.

(٢) الكتاب١/٢٤٩.

(٣) ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي٢/٢٠٨.

(٤) من (الوافر)، ورد في جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن الخطاب ص٢٩٢، ولسان العرب١٥/٤٣٦، وخزانة الأدب للبغدادي٩/١٠.

(٥) شرح المعلقات السبع للزوزني ص٢٣٠. وينظر: شرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٤٢.

(٦) من الآية (٣٩) من سورة النساء.

الرجال"!، فنقل الطبري الخبر بنصب(رجالًا) كذلك[١]، وكان حقه الرفع؛ لأنَّ (ليت) ترفع الخبر على المشهور من قواعد النحويين. فحشى عليه المحقق بأنَّه في المطبوعة: "ليتنا رجال"[٢] بالرفع، وهو الوجه السائر، أما المخطوطة، فقد كتب: "رجالا"، وضبطها بالقلم ضبطًا، ولذلك أثبتها كما هي في المخطوطة. وأضاف المحقِّق أنَّ "ليت" تنصب الاسم وترفع الخبر، وأنَّ بعض النحويين ينصب الاسمين جميعًا، وأنشدوا قول الشَّاعر: "يا لَيْتَ أَيَامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا[٣]".

واستظهر المحقق من هذا أنَّ أبا جعفر الطَّبري أتى بالخبر وفيه: "ليتنا رجالًا"؛ لينبه على هذه الرواية بالنصب[٤]. وهذا مذهب لبعض الكوفيين، وكثيرا ما نجد الطَّبري موافقًا لهم في تفسيره في المسائل النحويَّة.

خامسًا- أورد الطبري الأثر: "فأكلوا أوْخَم أكلة أكلها قوم قطُّ"، و"فأكلوا والله أوخم أكلة أكلها قوم قط، أسوأه عقوبة في الدنيا، وأشدُّه عذابًا في الآخرة!" [٥]. ويدل ظاهره على جواز استعمال (قط) في الإثبات، وقد منعه جمهور النحويين، قال

---

(١) ينظر: جامع البيان٨/٢٦١.

(٢) ينظر: جامع البيان (ط هجر) ٦/٦٦٤.

(٣) من (الرجز)، للعجاج في مصادره، وما ذكره الشيخ/ أحمد شاكر في نصب (رواجعا) خبر (ليت) هو مذهب الكوفيين، وهو عند البصريين على حذف الخبر، أي: لنا رواجعا، ورواجعا حال. ينظر: الكتاب٢/١٤٢، والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي١/٧٢٠، والصحاح (ل ي ت)١/٢٦٥، والمفصليات للمفضل الضبيّ ص٤٠٠.

(٤) جامع البيان٨/٢٦١. حاشية (١).

(٥) جامع البيان١٣/١٩٧.

سيبويه: "تقول: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنه قد كان." (١)، وقال الزمخشري: "قط وعوض: وهما لزماني المضي والاستقبال على الاستغراق،... ولا يستعملان إلا في موضع النفي." (٢)

وإلى هذا أشار المحقق في حاشيته، ورجح الجواز، مستدلًا بكثرة وروده(٣). كما نصَّ على ذلك ابن مالك في التوضيح، فقال: "وفي قوله: "ونحن أكثر ما كنا قط"(٤)- استعمال "قط" غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين؛ لأنَّ المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفى، نحو: ما فعلت ذلك قط. وقد جاءت في هذا الحديث دون نفى." (٥)

إلَّا أنَّ ما ورد فيه بعد الإثبات قليل جدا، حتى قال ابن حجر في شرح الحديث: " وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ النَّفْيَ مُضَمَّنٌ فِيهِ كَأَنَّهُ قَالَ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ أَوْ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَطُّ." (٦).

****

(١) الكتاب٣/٤٠.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٢١٦.

(٣) جامع البيان١٣/١٩٧. الحاشية.

(٤) رواه البخاري عن حارثة بن وهب، ٢/١٦١.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص٢٤٨.

(٦) فتح الباري لابن حجر العسقلاني١/٥٣.

المبحث الثَّاني- الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد[1]

(١٣١٨- ١٣٩٢هـ) - (١٩٠٠-١٩٧٢م)

المطلب الأول- نبذة موجزة عن حياة الشيخ، وأهمّ آثاره العلميَّة.

ولد في قرية كفر الحمام بمحافظة الشرقية، درس في معهد دمياط الديني، وحصل على درجة العالمية النظاميَّة من الأزهر الشريف مع أول فرقة دراسيَّة تنال هذه الدرجة، ظهرت عليه علامات النبوغ قبل التخرج، فقد أقدم على عمل جاد مثمر؛ وهو شرح مقامات الهمذاني فشرحه شرحا مسهبا مستفيضًا مشحونا بدرر الفوائد العلمية ونشره وهو لا يزال طالبًا. اختير مدرسًا بكلية اللغة العربيَّة عندما أنشئت كليات الجامع الأزهر لأول مرة سنة ١٣٥٠م ١٩٣١م.

شغل العديد من المناصب العلمية، منها: تعيينه مفتشًا بالمعاهد الدينية، ووكيلا بكلية اللغة العربية، وأستاذًا بكلية أصول الدين، و عميدًا لكلية اللغة العربية، وعضوًا بمجمع اللغة العربية، كما شغل منصب رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، وعضوًا بمجمع البحوث الإسلامية.

ومن أهم آثاره العلمية التي أسهمت في نشر علوم اللغة: دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، وتنقيح الأزهريَّة، ومبادئ دروس العربيَّة، والتحفة السَّنيَّة بشرح المقدمة الآجرُّوميَّة في قواعد النحو والإعراب، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ه، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، وأدب الكاتب، وأوضح المسالك، وشذور الذهب، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، وغيرها.

---

(١) نقلًا عن مجلة التوحيد الصادرة عن جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر عدد ١٤٢٩هـ.

وقد كانت مؤلفاته وتحقيقاته تدرس في مراحل التعليم المختلفة بالأزهر الشريف، بدءًا بالمرحلة الابتدائية حتى التعليم الجامعي في كليات اللغة العربية بالأزهر الشريف. وإن الإنسان ليعجب كيف اتسع عمر الشيخ لإخراج هذا العدد من الكتب المتنوعة في التخصص الكثيرة في العدد، ولكنه فضل الله يؤتيه من يشاء.

المطلب الثَّاني- وقفة مع تحقيق محمد محي الدين على شرح ابن عقيل للألفية:

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للإمام الجليل/ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) من أهم وأشهر شروح الألفية، حققه الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، ونشرته دار التراث بالقاهرة، ويقع في أربعة أجزاء، ويعد هذا التحقيق من أهم آثاره اللغوية التي تظهر عمق شخصية الشيخ النحوية؛ حيث أضاف إليه أهمية وقيمة علمية بما حشاه به من تعليقات غاية في الدقة، تتمثل في الشرح والإسهاب، وربما ينتقد بعض آرائه، وهو في كل ذلك يركن إلى الشواهد الفصيحة، وربما لجأ أحيانًا إلى الإيجاز إن اقتضى المقام.

وفيما يأتي عرض لبعض استدراكات المحقق على الشارح:

أوَّلًا- ذكر ابن عقيل أنَّ الجر بـ(خلا) حكاه الأخفش، ونقل عن سيبويه أنَّه لم يحفظ الجر بها، فقال في شرح قول ابن مالك في خلا وعدا:

وبعد (ما) انصب وانجرارّ قد يرد

وحيث جرّا فهما حرفان * كما هما إن نصبا فعلان [1]

"إذا لم تتقدم (ما) على (خلا) و(عدا) فاجرر بهما إن شئت فتقول: "قام القوم خلا

(١) الألفية ص٣٢.

زيدٍ" و "عدا زيدٍ"، فـــ(خلا) و(عدا) حرفا جر، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأخفش." (١)

واعترض عليه المحقق لما ذكره من أنَّ سيبويه لم يحفظ الجر عن العرب، فقال في تحقيقه: "وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحا." (٢).

ولا يصح نفي حكاية الجر عن سيبويه، على ما ذكره ابن عقيل؛ حيث إنَّه صرح بالجر عن بعض العرب نظير (حاشا)، وفيه يقول: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: "ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله"، فيجعل خلا بمنزلة حاشا." (٣)

ثانيًا- انتقد ابن عقيل استعمال ابن مالك لفظ (فضّلا) في قوله:

والحذف مع فصل بـــ(إلَّا) فُضِّلا * كـــ"ما زكا إلا فتاةُ ابن العلا"(٤):

لأنَّه يشعر بأنَّ الإثبات -أيضا- جائز، قال: "وليس كذلك؛ لأنَّه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم وأن الإثبات إنما جاء في الشعر فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأن الإثبات قليل جدا." (٥)

* إلَّا أنَّ المحقق اعترض على ابن عقيل وانتصر لابن مالك- بأنَّ هذه المسألة خلافيَّة بين علماء النحو، وما ذكره ابن عقيل هو مذهب الجمهور، ومنهم من ذهب

---

(١) شرح ابن عقيل٢/٢٣٤.

(٢) السَّابق (حاشية ١).

(٣) الكتاب٢/٣٤٩،٣٥٠.

(٤) الألفية ص٢٥.

(٥) شرح ابن عقيل٢/٩١.

إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدمه جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـــ(إلَّا)، مع كون حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم، لأنَّه صريح الدلالة عليه، أمَّا أن يلزم الشارحُ الناظمَ بمذهب الجمهور فهو إلزام ما لا يلزم.[١]

ثالثًا- إذا تعلَّق بـــ (كان) وأخواتها ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع. وأحدهما مرفوعٌ، وكان أحدهما أعرف وقدّم جاز في الثاني الاتصال والانفصال، وكذلك الحال مع المفعول الثاني لما ينصب مفعولين، فالذي وقع مفعولا ثانيًا يصح فيه الاتصال والانفصال، ويتحقق هذا مع كل الأفعال التي تنصب مفعولين على الإطلاق[٢]. واختلف في المختار منهما، فاختار سيبويه وأكثر النحويين الانفصال[٣]، واختار ابن مالك الاتصال، مخالفًا بذلك مذهب سيبويه والجمهور، وإليه أشار بقوله:

..... واتصالا * أختارُ. غيري اختار الانفصالا[٤].

وقد شرح ابن عقيل قول الناظم، ثمَّ ردَّ اختياره، ورجح مذهب سيبويه؛ لأنَّه هو

---

(١) السابق حاشية(١).

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٨١، وشرح ابن الناظم ص٣٩، والكناش في النحو لأبي الفداء١/٢٥١، والمقاصد الشافية للشاطبي١/٣٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب١/٤٦، والمقتضب للمبرد٣/٩٨، والأصول لابن السرَّاج١/٩١، والتبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ص٣٠١.

(٤) الألفية ص١٣.

الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم[١]. ثمَّ تمثَّل بقول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا * فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٢]

إلَّا أنَّ الشيخ محمد محي الدين في تحقيقه أخذ على ابن عقيل ترجيحه الانفصال؛ لمجرد أنَّه اختيار سيبويه، وكأنَّه عرف الحق بأهله، فقال: " قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنَّه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها." [٣]

ورجَّح قول الناظم ومن وافقه من أنَّ الاتصال هو المختار في خبر (كان)، وفي المفعول الثاني من معمولي (ظنَّ) وأخواتها؛ لكثرة وروده في السماع، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ * أَخُوها غَذَتهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا[٤]

بل ورد في أعلى درجات السماع من القرآن. بل إنَّه لم يرد في القرآن الانفصال

---

(١) شرح ابن عقيل١/١٠٥.

(٢) من (الوافر)، لِلُجَيْم بن صَعْب، أو دَيْسَم بن طارق. تمثل به الشارح، واستشهد به النحويون، بقوله: (حَذَامِ)؛ حيث جاء هذا الاسم مبنيًّا على الكسر على لغة الحجازيّين.

من شواهد: المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/٩٢، والخصائص لابن جنِّي٢/١٨٠، واللمحة في شرح الملحة لابن الصَّائغ٢/٩١٥.

(٣) حاشية المحقق١/١٠٥.

(٤) من (الطويل)، من شواهد الكتاب١/٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٣٢٥، وشرح الأشموني١/٩٥.

في أحد البابين أصلا، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد. ومن ذلك قول المولى-ﷻ-:﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَراكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾[١].

رابعًا- قال ابن عقيل في شرح قول ابن مالك:

... * وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ[٢]:

"وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس فإن خيف لبس لم يجز فإن قلت: "زيد أعطيتك إياه"- لم يجز تقديم الغائب، فلا تقول: "زيد أعطيته إياك"؛ لأنَّه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ." [٣]

فاستدرك عليه المحقق محمد محي الدين بأنَّه إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما هو الحال في مثال الشارح، فإنَّ المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذا، أما نحو: " الدرهم أعطيته إياك " أو " الدرهم أعطيتك إياه " فلا لبس لأنَّ المخاطب آخذ تقدم أو تأخر، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر[٤].

خامسًا- ذكر ابن عقيل من مسوغات الابتداء بالنَّكرة: "أن تكون بعد (كم) الخبريَّة[٥]، واستشهد له بقول الفرزدق:

---

(١) من الآية(٤٣)، من سورة الأنفال.

(٢) الألفية ص١٣.

(٣) شرح ابن عقيل١/١٠٧.

(٤) السابق، حاشية (١).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٢٦.

كم عَمّةً لكَ يا جريرُ وخالة * فَدْعاءَ قد حلبتْ على عِشاري[1]

على رواية رفع (عمَّة)، وهو ما أنكره المحقق، فقال –بعد أن شرح البيت وفصَّل الأوجه الإعرابية الجائزة فيه–: " وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الاعراب أن " عمة " على أي الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله: (لك) وبـــ(فدعاء) المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد (كم) الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه." [2]

وهذا غيض من فيض من جهود الشيخ الجليل في تحقيقه شرح ابن عقيل، اكتفيت بعرض هذه النماذج؛ لضيق المقام، وهي منثورة في الكتاب لمن أراد الاستزادة، وكما قيل: "حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق".

رحم الله شيخ المحققين/ محمد محي الدين عبد الحميد، وجزاه بإسهامه في نشر علوم العربية خير الجزاء وأوفاه.

* * * * * * * * * * *

---

(١) من (الكامل)، وهو من شواهد الكتاب١٦٢/٢، واللمع في العربية لابن جني ص١٤٧، والمفصل ص٢٢٧. روي برفع (عمَّة) ونصبها، وجرها، فمن جرها أو نصبها جعل (كم) خبرا في الوجهين.

(٢) شرح ابن عقيل٢٦٧/١. حاشية(١).

المبحث الثَّالث- الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة[1]

(١٣٢٨- ١٤٠٤هـ) = (١٩١٠- ١٩٨٤م)

المطلب الأول- نبذة عن حياة الشيخ، وأشهر آثاره العلميَّة.

اللغوي، الباحث، المحقق. ولد بمحافظة الغربية – مركز طنطا– بمصر، حصل على إجازة في علوم اللغة العربية من كلية اللغة العربية بالأزهر، التحق بالدراسات العليا وتخرَّج عام ١٩٤٣ م، وكان موضوع رسالته "أبو العباس المبرِّد وأثره في علوم العربية".

عُيِّن بعدها مدرِّسًا في كلية اللغة العربية بالقاهرة، ثم ابتعث إلى مكة المكرمة في أول بعثة أزهرية إلى السعودية عام١٩٤٦م، وعمل أستاذًا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو أحد الفائزين بجائزة الملك فيصل العالمية لعام ١٤٠٣هـ، وكان الفائز الوحيد بجائزة "الدراسات الإسلامية" لذلك العام، عن كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم".

وله عدة مؤلفات في مواضيع اللغة العربية منها:

– المغني في تصريف الأفعال، وهادي الطريق إلى ذخائر التطبيق، وتحقيق المقتضب والتعليق عليه (أربعة أجزاء)، وفهارس كتاب سيبويه – وتقع في ٩١٢ صفحة، وتحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، ويقع في مجلدين، إضافة إلى كتابه: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، محل الدراسة، الذي نال به جائزة الملك فيصل العالمية.

---

(١) تنظر ترجمته في: تَكملَة مُعجم المُؤلفين١/٥٠٨،٥٠٩.

المطلب الثَّاني- وقفة مع كتابه الجليل (دراسات لأسلوب القرآن الكريم):

هذا العمل الجليل الذي أتمَّه أستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، هو عمل ضخم لم يسبقه إليه أحد، فقد وهبه الله جلدًا وصبرًا ومعرفة، وأمانة في النقل، ودقة في التحقيق، ظهرت جليَّة في هذا السفر العظيم، وهي صفات قلما نجدها في كثير من الباحثين في أيامنا هذه.

استهدف الشيخ من تأليفه أن يصنع للقرآن الكريم معجمًا نحويًا صرفيًا، يكون مرجعًا لدارس النحو، فيستطيع من خلاله أن يعرف: أوقع مثل هذا الأسلوب في القرآن أم لا؟ وإذا كان في القرآن فهل ورد كثيرًا أو قليلًا، وفي قراءات متواترة أو شاذة؟ كما أنه يستطيع أن يحتكم إليه في الموازنة بين الأقوال المختلفة؛ كما كان يفعل الصدر الأول في الاحتكام إلى كلام الفصحاء ومشافهتهم قبل أن يدب اللحن إلى الألسنة.

ويرى الشيخ أنَّ تعويل النحويين على الشعر يعد ثغرة نفذ منها الطاعنون إليهم؛ لأن الشعر روى بروايات مختلفة؛ كما أنه موضع ضرورة. وهذا ما دعاه إلى إنشاء دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته؛ إذ في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس وفيها دفاع عن النحو؛ تعضد قواعده، وتدعم شواهده.

وقد اعتمد الشيخ على كتب التفاسير وأعاريب القرآن الكريم، مثل: «البحر المحيط» لأبي حيان، و«الكشاف» للزمخشري، و«إملاء ما من به الرحمن» للعكبري، وحاشية الجمل، وغيرها، وكتب القراءات: السبعية، والعشرية، والشواذ، مثل: «غيث النفع في القراءات السبع» و«النشر» في القراءات العشر لابن الجزري، و«إتحاف فضلاء البشر» للبنا، و«المحتسب» لابن جني، و«شواذ

القرآن» لابن خالويه، وغيرها، إضافة إلى كتب علماء النحو بدءًا من شيخ النحاة وإمام العربية/ سيبويه، وحتى ابن هشام الأنصاري.

وقد ظهرت شخصية الشيخ في الكتاب واضحة جلية؛ حيث تميَّز باستدراكاته على النحويين، فصرَّح في مقدمة الكتاب أنهم وضعوا قوانين لم يحتكموا فيها إلى القرآن الكريم، ما نتج عنه أن منعوا أساليب جاء نظيرها في القرآن، ومن خلال استقرائه لأساليب القرآن الكريم سجَّل بعض الأمور التي فاتت النحويين، فقال: "لقد سجلت كثيرًا مما فات النحويين، وليس من غرضي أن أتصيد أخطاءهم وأرد عليها. ولست أقول بأن القرآن قد تضمن كل الأحكام النحوية، فالأساليب التي لم يرد نظيرها في القرآن لا يلتفت إليها، ولا يعمل بها، وإنما أقول: ما جاء في القرآن كان حجة قاطعة، وما لم يقع في القرآن نلتمسه في كلام العرب." (١)

وسوف أعرض بإيجاز ردَّه على أقوال النحويين؛ لوجود ما يناقضها في القرآن الكريم:

أوَّلًا- نصَّ سيبويه على منع وقوع (كلّ) المضافة للنكرة مفعولًا به، فقال في الكتاب: "وقال: أكلتُ شاة كلَّ شاةٍ حسن، وأكلت كلَّ شاةٍ ضعيف؛ لأنهم لا يعمّمون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله." (٢)، فاستدرك عليه الشيخ/ عضيمة قائلًا: " وهذا الذي منعه سيبويه والخليل قد جاء كثيرًا في القرآن الكريم." (٣)، ومن الآيات التي ذكرها لرد مذهب سيبويه قول الله -تعالى-: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ

---

(١) ينظر: مقدمة المؤلف ١/١٢،١٣.

(٢) الكتاب٢/١١٦.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم٢/٣٦١.

قُبُلًا﴾[1]، وقوله: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[2]، وقوله: ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾[3]

ثانيًا- منع السهيلي في (كل) المقطوعة عن الإضافة أن تلي العوامل، فقال: "ويقبح تقديم الفعل العامل فيها إذا كانت منفردة، كقولك: "ضربت كلا"، و"مررت بكل"؛ من أجل أن يقطعها عن المذكورين قبلها في اللفظ؛ لأنَّ العامل اللفظي له صدر الكلام، وإذا قطعتها عما قبلها في اللفظ لم يكن لها شيء تعتمد عليه قبلها ولا بعدها، قَبُحَ ذلك." [4]

وأن القياس في هذه الحالة تأخر العامل عنها على حدِّ قول الشّاعر:

بِكُلٍّ تداوينا فَلم يشْفِ مَا بِنَا * على أَنَّ قربَ الدَّارِ خيرٌ من الْبعدِ[5]

فردَّ الشيخ عضيمة ما ذكره السهيلي بورود ما منعه في الاستعمال القرآني، حيث جاء تقديم الفعل على (كلا) الواقعة مفعولًا به في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِن سَعَتِهِ﴾[6]، ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾[1]، كما جاء

---

(١) من الآية (١١١) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية (٨٠) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (١٢) من سورة الأنفال..

(٤) نتائج الفكر للسهيليّ ص٢٢٠.

(٥) من (الطويل)، أورده الحريري في درة الغواص ص٢٦٢، مستشهدًا به على أنَّ حرف الجر مستدرك به.

(٦) من الآية (١٠٣) من سورة النساء

تقديم الفعل على (كل) المجرورة بحرف الجر في قوله تعالى:﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾(٢)، وقوله: ﴿فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾(٣). ووروردها مؤخرة عن عاملها في القرآن حجَّة على السهيلي.

ثالثًا- اشترط الزمخشري في خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلًا. فقال في كتابه المفصل: " ولطلبهما الفعل وجب في (أنْ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً كقولك: "لو أن زيدًا جاءني لأكرمته"، وقال الله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾(٤). ولو قلت: "لو أن زيدا حاضري لأكرمته لم يجز"."(٥).

واستدل ابن الحاجب بمجيئه اسمًا جامدًا بقول الشَّاعر:

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ * تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ(٦)

واستدلَّ ابن مالك لمجيئه اسمًا مشتقًا بقول الشَّاعر:

لو أنَّ حيًّا مُدْرِكُ النَّجاحِ * أدركه مُلاعِبُ الرِّماحِ(١)

---

(١) من الآية (٤٦) من سورة الأعراف.

(٢) من الآية (٤٠) من سورة هود.

(٣) من الآية (٢٧) من سورة المؤمنون.

(٤) من الآية (٦٦) من سورة النساء.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ص٤٤٣، وينظر: شرحه لابن يعيش٥/١٢٠.

(٦) من (البسيط)، غير منسوب في مصادره، وقد ورد في: شرح المفصل١/٢٢٧، والعدة في إعراب العمدة لابن فرحون٣/٣٤٩، ومغني اللبيب لابن هشام ص٣٥٦، والمقاصد النحوية للعينيّ٤/١٩٥٥.

وقال ابن هشام أنه اهتدى لآية في القرآن الكريم ورد فيها خبر (أنَّ) بعد (لو) اسمًا مشتقًا(٢)، وهي قول الله -تعالى-: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾(٣)، وهي الآية التي خرجها ابن الحاجب على أنَّ (لو) فيها للتمني، وقال في الوافية نظم الكافية:

لو أنَّهُمْ بادُونَ في الأعرابِ * لَوْ للتمنِي ليسَ منْ ذَا الباب

واعترض الشيخ/ عضيمة على كلام الزمخشري بأن الخبر ورد مشتقًا وجامدًا في القرآن الكريم، وكان قد نقل كلام ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام في هذه المسألة(٤). ومن هذه الآيات قوله -سبحانه-: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾(٥)، كما ورد خبر (أنَّ) بعد (لو) ظرفًا لغوًا في الكثير من الآيات القرآنية التي ذكرها المؤلف-رحمه الله-، ومنها قوله -تعالى-:﴿لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾(٦).

رابعًا- نقل السيوطي في كتابه (الهمع) عن ابن الطراوة منع الإضافة إلى المصدر

---

(١) من (الرجز)، للبيد بن عامر العامري في المقاصد النحوية٤/١٩٦٥، ذكره ابن مالك في: شرح التسهيل٤/٩٩، وشرح الكافية الشافية٣/١٦٣٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص٣٥٧.

(٣) من الآية (٢٠) من سورة الأحزاب.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم١/٣٤-٣٩.

(٥) من الآية (٢٧) من سورة لقمان.

(٦) من الآية (٥٨) من سورة الأنعام.

المؤول من (أن) ومعموليها، وعلَّله بأنَّ معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه- فإن ثبوت غيره محال(١).

وهو ما ردَّه الشيخ عضيمة بوروده مضافا إليه في القرآن الكريم، فقال: "وردنا على ابن الطراوة أن نقول له: إن المصدر المؤول من (أن) والفعل جاء مضافا إليه في ثلاثة وثلاثين موضعا من القرآن الكريم." (٢). ومن هذه الآيات الكريمة التي وقع فيها المصدر المؤول من (أنْ) ومعموليها مضافًا إليه قوله -ﷻ-:﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ﴾(٣)، وقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾(٤). وهو ما يرد مذهب ابن الطراوة الذي نقله عنه السيوطي.

خامسًا- اشترط الرضى لوقوع الفعل الماضي بعد (إلا) في الاستثناء المفرَّغ شرطين: أن يتقدم (إلا) فعل ماضي. وأن يقترن الماضي بـــ(قدْ). فقال في شرح الكافية: "وأما الماضي، فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدين، وذلك إما باقترانه بقد، نحو: ما الناس إلا قد عبروا، وذلك لتقريبها له من الحال، المشبه للاسم، وإما تقدم ماض منفي، نحو: قولهم: ما أنعمت عليه إلا شكر، ... وذلك إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد (إلا)، لمضمون ما قبلها، وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا

---

(١) ينظر: همع الهوامع٢/٣٦٤.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم١/٤٢٨.

(٣) من الآية (١٠٠) من سورة يوسف.

(٤) من الآية (٢٥٤) من سورة البقرة.

القصد، لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء، في الأغلب، نحو: إن جئتني أكرمتك" (١)

وهو ما ردَّه الشيخ/ عضيمة، فقال: "إن الفعل الماضي قد وقع بعد (إلا) في القرآن الكريم، وليس فيه أحد الشرطين في ثماني عشرة آية: تسع منها سبق (إلا) فيها مضارع منفي بما، وست منها سبق (إلا) مضارع منفي بلا، وآية تقدم (إلا) فيها مضارع منفي بـــ(إنْ)، وآيتان لم يتقدم (إلا) فيهما فعل، ولم يقترن الماضي بـــ(قد). جاء الفعل بعد (إلا) وليس فيه أحد الشرطين في ثمانية عشر موضعًا." (٢)

ومن هذه الآيات قول الله -ﷻ-:﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾(٣)، وقوله: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾(٤).

ومن مزايا هذا الكتاب القيم الذي يعد موسوعة شاملة لأساليب القرآن الكريم ومفرداته وتراكيبه أن مؤلفه الجليل يصوب ما وقع من بعض النحويين من الخطأ والسهو بنفي وقوع بعض الأساليب في القرآن، أو الخطأ في حصرها، قال الشيخ عضيمة -رحمه الله-: "ولبعض النحويين جرأة عجيبة: يجزم بأن القرآن خلا من بعض الأساليب من غير أن ينظر في القرآن ويستقرى أساليبه من ذلك: كذلك رأينا

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢/١٣٨.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم١/٢٨٠.

(٣) من الآية (١١) من سورة الحجر.

(٤) من الآية (٤٢) من سورة الذاريات.

بعض النحويين يخطئ في حصر ما جاء في القرآن حينما يتعرض لذلك." [1]، وقال-أيضًا-: "رأينا بعض النحويين يخطئ في حصر ما جاء في القرآن حينما يتعرض لذلك." [2].

كما أنَّه يُحمد للشيخ -رحمه الله- أنَّه توسَّع في دراسة مسألة تلحين النحويين للقراء الأئمة يستوى عندهم في ذلك القراءات المتواترة وغيرها، فانتصر للقراء، وأجاد في هذا؛ لأن القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا- صلى الله عليه وسلّم- ومن أصحابه ومن بعدهم -كما جاء في غيث النفع-[3]. وقال أبو حيَّان: "القراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر."[4]

ومن العلماء الذين أشار إليهم (ابن قتيبة)، قال: "أخطأ ابن قتيبة في الإعراب، ففسد المعنى نتيجة هذا الإعراب الخاطئ، ثم جعل القراءة كفرًا ولحنًا لا تصح به الصلاة، ولو استقام له الإعراب ما فسد المعنى ولا رتب عليه هذه النتائج." [5]. وفصَّل كل هذا في موضعه.

رحم الله الشيخ المحقق الجليل، وغفر له بإسهاماته في نشر اللغة العربيَّة، وأسكنه فسيح جناته.

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم١/٩.

(٢) السَّابق١/١٢.

(٣) غيث النفع في القراءات السبع لعلي بن محمد بن سالم ص١٠٤.

(٤) البحر المحيط٨/٥٢٣.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم١/٢٩.

المبحث الرَّابع- الأستاذ الدكتور/ عبد السلام محمد هارون [1]

(١٣٢٧ - ١٤٠٨ هـ) =(١٩٠٩ - ١٩٨٨ م)

المطلب الأول- نبذة عن حياته، وأشهر آثاره العلميَّة:

شيخ المحققين، الأديب، الباحث، اللغوي. ولد في الإسكندرية، وتخرَّج في الأزهر، وأتم دراسته بدار العلوم العليا، ثم أصبح أستاذًا مساعدًا بها. واختير عضوًا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حصل على الجائزة الأولى لمجمع اللغة العربية في التحقيق والنشر سنة١٩٥٠ م. وجائزة الملك فيصل العالمية في الأدب العربي ١٩٨١ م، وأشرف على أكثر من مئة رسالة ماجستير ودكتوراه. وصدر عنه كتاب بعنوان: (الأستاذ عبد السلام هارون: معلما ومؤلفا ومحققا)، لـــ/ وديعة طه النجم، وعبده بدوي- الكويت: جامعة الكويت، ١٤١٠ هـــ.

أهم آثاره العلميَّة:

قام الأستاذ الجليل بتحقيق الكثير من الكتب التي تعد من أهم المؤلفات في مختلف التخصصات العلمية، وسوف أشير إلى بعضها في مجال اللغة، منها: الكتاب لسيبويه، والبيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، والاشتقاق لمحمد بن الحسن بن دريد، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، وهمع الهوامع=شرح جمع الجوامع (مشاركة مع عبد العال سالم مكرم)، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والمصون في الأدب لأبي هلال العسكري، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ومجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، وتهذيب اللغة

---

(١) تنظر ترجمته في: تتمة الأعلام للزركلي، لمحمد خير رمضان٢٩١/١، وتكملة معجم المؤلفين ص٢٩٢.

للأزهري، والمفضليات للمفضل الضبي (مشاركة مع أحمد أمين)، والأصمعيات للأصمعي (مشاركة مع أحمد محمد شاكر). ومن مؤلفاته اللغويَّة: بحوث في اللغة والأدب (بالاشتراك مع آخرين)، ومعجم شواهد العربية، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، وتحقيق النصوص ونشرها، وحول ديوان البحتري: دراسة نقدية أدبية لغوية.

المطلب الثَّاني- حول تحقيقه كتاب الاشتقاق لابن دريد(ت٣٢١هـ):

وسوف أشير في هذه الصفحات إلى بعض ما ذكره الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون في تحقيق كتابه (الاشتقاق):

أولًا- وقع في عبارة ابن دريد إثبات ألف (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جر، وذلك في قوله: "والشَّوب" زعموا اللبن، ولا أدري مما اشتق في هذا الموضع." (١) فصحح المحقق هذا التعبير، وذكر أن ابن دريد جرى كثيرًا على إثبات ألف (ما) الاستقهامية في مثل هذا، وهو ما استدلَّ له بقراءة: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٢)- بإثبات الألف (٣). وهي قراءة عبد الله وأبي وعكرمة وعيسى بن عمر(٤)، وهي أضعف القراءتين.

والكثير والفصيح هو حذف الألف فرقًا بين الاستفهام والخبر، أمَّا إثباتها إذا سبقت بحرف الجرِّ فهو لغة ضعيفة، قال ابن جني: "هذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف

---

(١) الاشتقاق لابن دريد ص١٣.

(٢) الآية (١) من سورة النَّبأ.

(٣) ينظر: كتاب الاشتقاق ص١٣، حاشية (٢).

(٤) تنظر القراءة في البحر المحيط١٠/٣٨٣، والدر المصون١٠/٦٤٧.

في "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر" [١]، وحملوا على الضرورة قول حسان بن ثابت:

على ما قامَ يَشْتِمُني لئيمٌ * كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمادِ[٢]

فعبارة ابن دريد التي صححها المحقق على اللغة الضعيفة، وخلافها فصيح.

ثانيًا- وقع في عبارة ابن دريد: "وأمَّا (الرَّحمن) قال أبو عبيدة: "رحمن فعلان من الرحمة..."، قال المحقق: "كذا ورد بحذف الفاء من الجواب، وهو واقع في كلامهم"[٣]، وأنشد:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ..... [٤]

إلَّا أنَّ هذا لا يجوز عند النحويين، فاقتران الجواب بـــ(الفاء) واجب، قال ابن فارس: " (أمَّا) كلمة إخبار لا بدّ فِي جوابها من "فاء". تقول: "أمّا زيد فكريم"."[٥]، وقال القيسي: "وحذف "الفاء" من جواب "أما" ضرورة الشعر." [٦]، وعلى الضرورة

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنّي٢/٣٤٧.

(٢) من (الوافر)، من شواهد: مغني اللبيب ص٣٩٤، وشرح الأشموني٤/١٦، وهمع الهوامع للسيوطي٣/٤٦١.

(٣) الاشتقاق ص٥٨، وحاشية (٣).

(٤) من (البسيط)، لحسان بن ثابت، وهو من شواهد: الأصول في النحو٣/٤٦٢، وعلل النحو لابن الوراق ص٤٤٠، واللباب في علل البناء والإعراب٢/٥٩، واللمحة في شرح الملحة٢/٧٨٧.

(٥) الصاحبي ص١٠٣.

(٦) إيضاح شواهد الإيضاح١/٢٧.

الضرورة حملوا البيت الذي استشهد به المحقق على صحة عبارة ابن دريد، على أنَّه رُوِيَ: "فالرحمن يشكرها" وعليها فلا شاهد.

ثالثًا- ذكر ابن دريد إنَّ (ذُباب) واحد الذِّبَّان، مثل: غُراب وغِربان، واستدلَّ له بقول الله -ﷻ-:﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ (١).

وعليه خطَّأ قول العامَّة: "ذُبابة"، و"ذِبَّانة"، فشرحه المحقق بأنَّه يخطِّئ هذين اللفظين في المفرد، وأضاف أنَّه يجمع في القلِّة على (أذِبَّة)، وفي الكثرة على (ذِبَّان) (٢).

لكن ذكرت بعض معاجم اللغة أنَّ تأنيثه على (ذُبابة) صحيح، على حد ما جاء في التلخيص: " ويُقالُ للأُنْثى ذبابةٌ." (٣)، وحكاه الأحمر والكسائي-كما ذكر ابن منظور-(٤).

رابعًا- ذكر ابن دريد أنَّ (الصَّلائق) -بالصَّاد- ما صُلق من اللحم بالنار، واستشهد له بحديث عمر-رضي الله عنه-: "لو شئت لأمرت بصلائق وصلاب"، وبقول لبيد:

---

(١) الآية (٧٣) من سورة الحج.

(٢) ينظر: الاشتقاق ص٤٢٥، وحاشية (٣).

(٣) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص٣٩٠، وينظر: الصحاح١/١٢٦، ولسان العرب١/٣٨٢.

(٤) ينظر: لسان العرب١/٣٨٢.

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلْقَةً * وَصُدَاءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلِ[1]

ثم عرَّفه بأنَّه الذي تقول فيه العامة: "سُلِق" -بالسين-.

فحشَّى عليه المحقق بأنَّ المعاجم لم تذكره إلَّا بالسِّين[2]، وقد وجدت ابن منظور ينقل عن ابن الأعرابيِّ أنَّه (الصَّرائق) -بالراء-، وأنَّ العامة تقوله باللام للرقاق، وهو بالرَّاء، وكذلك روى حديث عمر-رضي الله عنه- السَّابق بالراء[3].

وروي هذا عن الفرَّاء، وصححه بعض اللغويين[4]. وفي الحديث: "فَآكُلَ مِنْ طَرَفِ الصَّرِيقَةِ الْأَكْلَةَ." [5]، وفسَّروا (الصلق) في البيت الذي أنشده ابن دريد بالصوت الشديد، كما في الحديث: «ليسَ مِنا مَن حَلَقَ ولا صَلَقَ ولا خَرَقَ»"[6]. ولعلَّ (صلق)، و(سلق) لغتان لمعنى واحد، ومنه بالسين قوله -تعالى-: ﴿سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾[7]

خامسًا- قال ابن دريد: "وحذام: اسمُ مرةٍ"، فأوضح المحقق أنَّ لفظ (مرة) ليس

---

(١) من (الرمل)، وهو من شواهد: معجم ديوان العرب للفارابي٢/١٧٦، ومجمل اللغة لابن فارس١/٥٤٠، والمحكم١٠/١٢٧، وشمس العلوم لنشوان الحميري٦/٣٨٠٧.

(٢) الاشتقاق ص٤٧٧، وينظر كلام المحقق حاشية(٢).

(٣) ينظر: لسان العرب (ص ر ق)١٠/١٩٨، و٢٦٠.

(٤) ينظر: لسان العرب (ص ر ق)١٠/١٩٨، والتكملة والذيل والصلة للصغاني٥/٩٧.

(٥) مسند الإمام أحمد٥/٥٧.

(٦) ينظر: الصحاح(ص ل ق)٤/١٥-٩، ولسان العرب١٠/٢٠٥، وينظر الحديث في المخلصيات المخلصيات لمحمد بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي٣/٣٢٩.

(٧) من الآية(١٩) من سورة الأحزاب.

سهوًا منه، وإنَّما هو لغة فيه[١]. وجاء في تاج العروس: "وَقَالَ اللَّيْث: امْرَأَةٌ تأْنيث امْرِئٍ، وَقَالَ ابنُ الأَنبارِي: الأَلف فِي امرأَةٍ وامْرِئٍ أَلِفُ وَصْلٍ. قَالَ: وللعرب فِي المرأَةِ ثَلاثُ لُغَاتٍ، يُقَال: هِيَ امْرَأَتُه، وَهِي مَرْأَتُه، وَهِي مَرَتُه" [٢]. وبناء عليه يكون (مرة) في امرأة صحيحًا، وعليها جرى استعمال العامة.

سادسًا- ضبط ابن دريد لفظ (الحسناء) في قول النُّعْمَان بن عَدِيٍّ:

مَنْ مُبْلِغُ الحَسْناءَ أَنَّ حَليلَها، * بَيْسانَ، يُسْقى مِنْ رُخامٍ وحَنْتَمِ؟[٣]

(بالنصب)، فأكد المحقق على صحة الرواية التي ذكرها بنصب(الحسناء)، وصححه بأنَّه جائز في العربيَّة حذف النون والتنوين من اسم الفاعل النَّاصب لما بعده[٤].

وذكر النحويون في قول ابن مالك:

وَاجَرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الذَّي انْخَفَضْ * كـ(مُبْتَغِي جاهٍ ومَالاً مَنْ نَهَضْ) [٥]

أنَّه يجوز نصب تابع المضاف لاسم الفاعل على الموضع أو على إضمار فعل ناصبٍ له، مع امتناع النصب في المضاف لاسم الفاعل[٦]. وقال الفرَّاء في قول الله

---

(١) الاشتقاق ص١١٨، والحاشية (٣).

(٢) تاج العروس (م ر أ)١/٤٣٠.

(٣) من (البسيط)، من شواهد: الكامل في اللغة والأدب للمبرد٣/٦٩، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري٤/١٣٤، ولسان العرب (ح ن ت م)١٢/١٦١.

(٤) الاشتقاق ص١٣٩، والحاشية(١).

(٥) الألفية ص٣٩.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص٣٠٧، والمقاصد الشافية٤/٣٠٧، وشرح الأشموني٢/٢٢٧.

الله –تعالى–: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ (١): " فإن شئت أضفت، وإن شئت نوّنت ونصبت." (٢)، فالتنوين لازم للنصب. كما أنَّ البيت روي بجر(الحسناء) على الفصيح المعروف وجريا على القاعدة النحويّة في بعض مصادره، كما ضبطه القرطبي في تفسيره المسمى: الجامع لأحكام القرآن(٣).

رحم الله الأستاذ الدكتور/ عبد السلام محمد هارون، وجزاه عن العربية خير الجزاء وأوفاه

****

(١) من الآية(١٨) من سورة الأنفال.

(٢) معاني القرآن ١/٤٠٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٣/١٤٩.

المبحث الخامس- الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنَّا

المطلب الأول- نبذة عن حياته، وأشهر آثاره العلميَّة.

من أهم علماء الأزهر في العصر الحديث، سبر غور عشرات الموضوعات في اللغة والنَّحو، وحقَّق عيونًا من كتب التُّراث العربي، ولد في السادس عشر من ذي الحجَّة سنة (١٣٥١ه – ١٩٣٣م)، من خريجي الأزهر الشَّريف، التحق بكليَّة اللغة العربيَّة (كليَّة القمَّة في ذلك الوقت)، وتتلمذ لنخبةٍ من العلماء الأجلَّاء، منهم: الإمام الأكبر الرَّاحل/ محمد محمد الفحَّام، والشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، ومحمد عبد المنعم خفاجي، وعبد المتعال الصَّعيدي، وحسن جاد حسن، وغيرهم من أعلام اللغة في عصره. تقلَّد العديد من المناصب العلمية، عيِّن أستاذًا للغويَّات في كليَّة اللغة العربيَّة بالقاهرة، ثمَّ أستاذًا في جامعة أم القرى، ثمَّ عميدًا لكليَّة الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة بسوهاج، ثمَّ أستاذًا متفرِّغًا بكليَّة اللغة العربية بالمنصورة.

أهم آثاره العلميَّة:

له تحقيقات غاية في الدقة على مؤلفات تعدُّ من عيون كتب التراث، في مجالات متعددة، منها: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير(مشاركة مع محمد أحمد عاشور)، ويقع في سبعة مجلدات، وتفسير الكتاب العظيم للحافظ بن كثير (مشاركة مع عبد العزيز غنيم ومحمد أحمد عاشور)، وله تحقيق على الروض الأنف للسهيلي، ومنها في علوم اللغة: أمالي السهيلي أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي في النحو واللغة والحديث والفقه، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي، وشرح ألفية ابن مالك المسماة/ المقاصد الشَّافية للشَّاطبي (مشاركة)، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان، والرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

ومن مؤلفاته اللغويَّة: أبو الحسين بن الطراوة، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو، وابن كيسان-حياته وآثاره وآراؤه-، وتحليل الجملة الفعليَّة وتخريج النص وفهرسة التراكيب.

المطلب الثَّاني- موقفه من ابن مضاء [1] في كتابه (الرد على النحاة):

دعا ابن مضاء في كتابه المعروف بـــ(الردُّ على النُّحاة) إلى إسقاط القول بالعامل وإسقاط العلل الثَّواني والثوالث وتمارين التَّصريف، وكان هو أول من نادى بإسقاط العامل، وسبقه غيره بالأمرين الثاني والثالث، وفي تحقيقه على الكتاب سجَّل الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنَّا موقفه من ابن مضاء، فقال: "لا تجد تفسيرا مقنعا لإقبال المعاصرين لنا على كتاب ابن مضاء إلَّا أنَّه صدَّر كتابه بعبارته: "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه." [2] ، وكان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين ورجال التربية في هذه الفترة، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه، ولعلهم قد وجدوا فيه ما وجدنا، وأدركوا أنَّ ابن مضاء قد أثار الظمأ فيهم دون أن يرويهم، لكنا ينبغي أن لا نغفل ما تضمنه من الآراء الصَّائبة، وأنَّه أسهم إلى حدٍّ كبير في إثراء الدراسات اللغويَّة في عصرنا." [3]

من مآخذ د. محمد إبراهيم البنا على ابن مضاء:

أوَّلًا- أنَّه لم يلتزم الأمانة في عرض النصوص ونقدها، فقد رآه يقيم خلافًا غير

---

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (٥١٣- ٥٩٢ه).

(٢) الرد على النحاة، تح/ محمد إبراهيم البنَّا ص٦٩.

(٣) تحقيق محمد إبراهيم البنا على كتاب الرد على النحاة ص٤٦.

قائم بين العالمين الجليلين سيبويه-إمام النحاة- وابن جنِّي، في حين أن الأخير لم يَعْدُ أن يكون شارحا لكلام الأول، وأن سيبويه والمتقدمين كانوا يعلمون جيدًا ما يقولون، عارفين بمواطئ أقدامهم(١).

ثانيًا- خلا كتابه من المنهج، فقد وعد أن يقدم تطبيقه الخالي من نظرية العامل في كتاب جديد يحيط بأبواب النحو، والحال أنَّه لم يقدم بديلًا عن نظرية العامل التي نادى بإسقاطها، بل يستبدل في باب (أعملت) بـــ(علقت)، ويحيل في آخر على السماع عن العرب(٢)؛ حتى قال عنه المحقق: "يمكن القول بأنَّ ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظريَّة أخرى، وإنَّما هو رجل يقول كلامًا في باب، ويقول غيره في بابٍ آخر، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج." (٣)

ثالثًا- أغفل ابن مضاء ذكر المتقدمين الذين أثاروا ما أثاره من قضايا نحوية، مثل: ابن حزم الظَّاهري، وعبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، وكان عليه أن يشير إليهم في مقدمة كتابه، خاصة أنَّ كتبهم كانت معروفة في الأندلس على عهده.

رابعًا- انتقد ابنُ مضاء النحويِّين في تفريقهم بين الإضمار والحذف، وقولهم: إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه، وبالمحذوف ما لا يستغنى عنه- فهذا ينتقض بقولهم: منتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره، والفعل بهذه الصفة لابد منه ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب ولا يوجد منصوب بغير

---

(١) السابق ص٤٥.

(٢) السابق ص٤٦.

(٣) السابق ص ٢٠، و٤٦.

ناصب.

فردَّ عليه الدكتور/ محمد إبراهيم البنا بأنَّ ثمَّة فرقا بين (الإضمار) و(الحذف) ذكره النحويون- لم ينتبه إليه ابن مضاء، فالحذف عندهم يختص بما أمكن ذكره ثمَّ حذف لغرضٍ ما، ويمثل له بالضمير العائد من الصِّلة، مثل: زيد الذي رأيته، والذي رأيت، أمَّا المضمر- فهو مقصور على ما لم يلفظ به من الضَّمائر، كالفاعل في نحو: الذي قام"، وقد استمد الفرق من لفظ هذين المصطلحين، ولذلك قالوا: الإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء. على أنَّ النُّحاة يتسامحون في استخدام هذه المصطلحات، فيضعون بعضها موضع الآخر(١).

خامسًا- زعم ابنُ مضاء أنَّ هناك تناقضا في تقدير النَّحويين الذين يجيزون الرفع والنصب في نحو: "أزيدًا لم يضربه إلَّا هو" و "أزيدٌ لم يضرب إلَّا إيَّاه"، فالرفع على أنَّه فاعلٌ، والنصب على أنَّه مفعولٌ، وقال: "ألا ترى أنَّك تقول: أزيدٌ لم يضرب عمرًا إلَّا هو؟، فتحمل على المنفصل، وأزيدًا لم يضرب عمروٌ إلَّا إيَّاه"؛ حملًا على المنفصل؟ ولو قلت: أزيدًا لم يضرب عمرًا إلَّا هو- لم يجز، وإذا قدرت عاملًا على مذهبهم لم يكن بد من أن تقول: "ألم يضرب عمرًا إلَّا زيدٌ لم يضربه إلَّا هو"، وهذا من الأدلة البيِّنة أنَّ العرب لم تضمر شيئًا." (٢)

فأوضح الدكتور/ محمد إبراهيم البنا وجه استنتاج ابن مضاء، وهو أنَّ (زيدًا) في "أزيدٌ لم يضرب عمرًا إلَّا هو" قد حمل على المنفصل مع أنَّ النحويين يمنعون الحمل عليه. ثمَّ بيَّن أنَّ هذا الذي ذكره ابن مضاء مغالطة منه؛ فالنحويون إنَّما يمنعون

---

(١) الرد على النحاة ص٤٨، حاشية (٤).

(٢) تنظر المسألة في الرد على النحاة ص١٠٢.

الحمل إذا كان الفاعل والمفعول واحدًا، نحو: "أزيدًا لم يضربه إلَّا هو"، أمَّا في مسألة ابن مضاء فالفاعل والمفعول مختلفان(١).

سادسًا- ذكر ابنُ مضاء أنَّ الفعل (مدّ) يُقرأ مثلث الدال (مدَّ، مدِّ، مدُّ) مع أن آخر الأمر يكونا مجزوما مثل: (اضربْ)، فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة، فحركت الثانية لالتقائهما، مع إمكان نطقها ساكنة حال الوصل، نحو: مرْ يا فتى"، فشرح المحقق عبارته في جواز تثليث لام الأمر المضعف بأنّهَ يحرك بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، وبالكسر؛ لأنَّه الأصل في التخلص من التقاء السَّاكنين، وأنَّه يحرَّك بحركة العين، وهو ما يسمَّى بالإتباع(٢).

وفي نهاية هذا العرض الموجز لموقف محمد إبراهيم البنَّا من ابن مضاء واعتراضه عليه في كتابه (الردّ على النحاة) والذي يمثل ثورة على بعض النظريات النحوية، لا يفوتني أن أشير إلى تأييده له في بعض آرائه التي اعتقد أنَّه مصيبٌ فيها. من ذلك: موافقته في نظرية تقدير العامل في بعض الأبواب النَّحويَّة، فاستحسن تقسيم ابن مضاء للمحذوفات إلى ثلاثة أقسام:

١- محذوف لا يتم الكلام إلَّا به، وقد حذف لعلم المخاطب به، ومثل له بقول الله -تعالى-: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾(٣)، وبأمثلة التحذير، مثل قوله -سبحانه-: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾(٤).

---

(١) السابق حاشية (٦).

(٢) السابق ص١٢٨. ورد المحقق حاشية (٤).

(٣) من الآية (٣٠) من سورة النحل.

(٤) من الآية (١٣) من سورة الشمس.

٢-محذوف لا يحتاج الكلام إليه؛ لأنَّه تام من دونه، وإنْ ظهر كان عيبًا، ومثَّل له بأمثلة الاشتغال، نحو: "أزيدًا ضربته"، ومنه قوله -تعالى-: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾(١).

٣-محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، ومثل له بعامل المنادى، نحو: "يا عبد الله"، وعامل الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببيَّة أو واو المعيَّة، نحو: "ما تأتينا فتحدثنا".

واعترف ابن مضاء بالقسم الأول الذي يكون المحذوف فيه معلومًا، وقال بوجوده في كلام الله كثيرا مع كونه يحقق الإيجاز والبلاغة، وردَّ القسمين الآخرين، وحمل على النحاة للقول بهما. ووافقه المحقق في هذا واستحسنه، فقال: "والحق أننا يمكن أن نشاركه مقالته في هذين القسمين"(٢)، ورأى جواز أن يستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصولًا أخرى كفيلة بأن تختفي بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبواب أخرى، كأكثر أمثلة الاشتغال والتي يمكن إدراجها تحت باب: (المفعول به) (٣).

وقد سبقه بهذا ابن الطراوة، وغيره -كما ذكر المحقق-، إلَّا أنَّ هذه الدعوات وغيرها لم تلق قبولًا لدى كثيرٍ من الدارسين والباحثين، ولم تكد تثبت أمام قواعد النحو، فبات المنهج البصري بقيادة إمامهم -سيبويه- هو المنهج المهيمن والمعول عليه والمختار عند أكثر العلماء والباحثين.

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة القمر.

(٢) ينظر تحقيق/ د. محمد إبراهيم البنَّا على الرد على النحاة ص٢١، ٢٢.

(٣) السَّابق.

ورحم الله الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، وغفر له بما قدَّمه من إسهامات جليلة في نشر العربية وإحياء علومها. ورحم الله علماءنا الأجلَّاء الذين بذلوا النفس والنفيس في استنباط قواعد النحو وإرساء دعائمه، حتى أضحت قواعده جليَّة كالشمس في وضح النهار.

****

الخاتمة

الحمد لله الذي وفَّق وأعان، ويسَّر بفضله ما كان، وبعد،،

فهذه خاتمة بحثي المعنون: "روَّاد الأزهر في التأليف وتحقيق التراث"، وقد تناولت فيه خمس شخصيات من علماء التحقيق اللغوي في العصر الحديث، ممن تخرجوا في الأزهر الشَّريف، والذين كان لهم الأثر البالغ في نشر علوم اللغة العربيَّة، بما قاموا به من خدمة جليلة في تحقيقه كتب التراث اللغوي، وبما قدَّموه من جهود في إحياء علوم اللغة العربية ونشرها بين طالبي العلم والباحثين. ولا أدعي له الكمال، فالكمال لله وحده، وكل يؤخذ منه ويرد إلا صاحب الروضة الشريفة –صلوات ربي وسلامه عليه–، وإنَّما هو محاولة لتناول أصحاب الحواشي بالدراسة؛ لما حوته تحقيقاتهم من درر وفوائد علميَّة حرية بالنشر.

وقد رأيت في ختام هذا البحث أن أعرض أهم ما أتوصل إليه البحث من نتائج، وما تقترحه الباحثة من توصيات:

أوَّلا– أهم النتائج التي أهدى إليها البحث:

أوَّلًا– لقد كان الأزهر منذ نشأته وحتى العصر الحاضر–هو حامل مشعل الهداية للأمَّة، وحصن الدِّفاع الأول عن علوم الشريعة وعلوم اللغة العربيَّة.

ثانيًا– قام علماء الأزهر في العصر الحديث بدورهم في خدمة اللغة العربيَّة، بما قدموه من مؤلفات تعين الراغبين في تعلم العربية، وبما حققوه من كتب التراث، فيسروه للباحثين وطلاب العلم.

ثالثًا– أظهرت دراسة كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة أنَّه على أهمية كبرى في الدراسات النحوية والصرفية، بما يفتحه للباحثين من مجالات للدراسات النحوية.

رابعًا- ظهرت شخصية الشيخ/ محي الدين عبد الحميد في تحقيقه على شرح ابن عقيل للألفية- من خلال انتقاداته التي وجهها للشارح وقد أصاب في أكثرها.

خامسًا- ظهرت شخصية الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا من خلال موقفه من آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه: (الرد على النحاة).

وأوصي في الختام بضرورة العمل على نشر علوم اللغة العربيَّة في مواقع التواصل على اختلافها، بالإضافة إلى تناول مؤلفات علماء الأزهر وتحقيقاتهم على كتب التراث بالدراسة الموسعة، ومعرفة مواقفهم من أصحاب هذه المؤلفات، ومناقشتهم فيها بحيادية وموضوعيَّة؛ بما يعمل على نشر اللغة لعربيَّة وكشف اللثام عن غوامضها.

* * * * * * * * * * * *

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الأصول في النحو، لابن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، ط: الرسالة، لبنان – بيروت.

٢. الأعلام، لابن فارس، الزركلي، ط: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م

٣. ألفية ابن مالك، ط: دار التعاون.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ط المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن القيسي، تح/ محمد بن حمود الدعجاني، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت ،١٩٨٧ م.

٦. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تح/ صدقي محمد جميل، ط. دار الفكر،١٤٢٠ هـ.

٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح/ د. عبد الرحمن العثيمين، ط: دار الغرب الإسلامي،١٩٨٦م.

٨. تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير رمضان يوسف، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.

٩. تَكملَة مُعجم المُؤلفين، محمد خير رمضان ، ط: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. ١٩٩٧ م.

١٠. التكملة والذيل والصلة، الحسن بن محمد الصغاني ، تح/ عبد العليم الطحاوي، وآخرين، ط: دار الكتب، القاهرة.

١١. التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، أبو هلال العسكري ، تح/ د. عزة حسن، ط: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦ م.

١٢. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، تح/ أحمد محمد شاكر، ط: الرسالة، الطبعة: ٢٠٠٠ م.

١٣. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح/ علي محمد البجادي، ط: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، شهاب الدين الخفاجي، ط: دار صادر – بيروت.

١٥.خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تح/ عصام شقيو.
١٦.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ط: الهيئة المصرية العامة، الطبعة: الرابعة.
١٧.دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، تصدير: محمود محمد شاكر، ط: دار الحديث، القاهرة..
١٨.درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تح/ عرفات مطرجي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
١٩.الرّد عَلى النّحاة، لابن مَضَاء القرطبي، تح/ د. محمد إبراهيم البنا، ط: دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢٠.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح/ محمد باسل عيون السود
٢١.شرح ابن عقيل على الألفة، ابن عقيل، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث١٩٨٠م.
٢٢.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨مـ.
٢٣.شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، تح/ أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام، ١٤٢٨ هـ.
٢٤.شرح الرضي على الكافية، تح/: يوسف حسن عمر .
٢٥.شرح القصائد العشر، للتبريزي، ط: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢ هـ.
٢٦.شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح/عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى، ١٩٨٢ م.
٢٧.شرح المعلقات السبع، للزَّوْزَني، ط: دار احياء التراث العربي، ٢٠٠٢ م.
٢٨.شرح المفصل، لابن يعيش، تح/ إميل بديع يعقوب، ط. دار الكتب العلمية،١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٩.شرح التسهيل، لابن مالك، تح/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، ط: هجر ١٤١٠هـ.

٣٠.شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تح/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط. دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨ م.
٣١.شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح/ نشوان الحميرى، تح/ د حسين بن عبد الله العمري وآخرين، ط: دار الفكر المعاصر (بيروت)، و دار الفكر (دمشق) ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٢.شوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك ، تح/ د. طَه مُحسِن، ط: مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥ هـ.
٣٣.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للفارابي، تح/ أحمد عبد الغفور عطار.
٣٤.صحيح البخاري، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة ، ١٤٢٢هـ.
٣٥.عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، للسيوطي، تح/ حسن موسى الشاعر، ط: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٣٦.علل النحو، ابن الوراق، تح/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط: مكتبة الرشد،١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٣٧.عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي ، تح/ محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٣٨.غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم الصفاقسي، تح/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
٣٩.فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني ، ط: دار المعرفة – بيروت، تح/ محمد فؤاد عبد الباقي.
٤٠.الكتاب، سيبويه، تح/ عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
٤١.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، ط: دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٧ هـ.
٤٢.الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء صاحب حماة، تح/ رياض بن حسن الخوام، ط: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠ م.

٤٣.لسان العرب، ابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، ١٤١٤ هـ.
٤٤.اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح/ د. عبد الإله النبهان، ط: دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٤٥.اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٤٦.اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح/ فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٤٧.مجاز القرآن، أبو عبيدة، تح/ محمد فواد سزگين، ط: مكتبة الخانجى، ١٣٨١ هـ.
٤٨.مجلة التوحيد الصادرة عن جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر عدد ذي القعدة ١٤٢٩هـ.
٤٩.مجمل اللغة لابن فارس، تح/ زهير عبد المحسن سلطان، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
٥٠.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ط: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥١.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تح/ عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢ هـ.
٥٢.المخلصيات، محمد بن عبد الرحمن المخلِّص، تح/ نبيل سعد الدين جرار، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٥٣.المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، تح/ محمد عبد الخالق عضيمة،١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٥٤.المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح/ د. محمد الشاطر أحمد، ط: مطبعة المدني،١٩٨٥هـ.
٥٥.مسند الإمام أحمد، تح/ شعيب الأرنؤوط ، وآخرين، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٦.معانى القرآن للأخفش، تح/ د. هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة،

١٩٩٠ م.
٥٧.معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، ط: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٨.معجم ديوان الأدب، الفارابي، تح/ د. أحمد مختار عمر، ط: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٥٩.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، د. مازن المبارك، ط: دار الفكر- دمشق، ١٩٨٥م.
٦٠.المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري ، تح/ د. علي بو ملحم، ط: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
٦١.المفضليات، المفضل الضبي، تح/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط: دار المعارف- القاهرة.
٦٢.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تح/ د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٦٣.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، تح/ أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، ط. دار السلام، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
٦٤.المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح/ د. محمد عبد الخالق عظيمة.، ط: عالم الكتب. - بيروت.
٦٥.الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وآخرين، ط. مجلة الحكمة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٦٦.نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ط. دار الكتب العلمية، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م
٦٧.النحو الوافي، عباس حسن، الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
٦٨.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ، تح/عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية - مصر.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث	٣٨٩
مقدمة	٣٩٠
المبحث الأوَّل- الأستاذ الشيخ/ أحمد محمد شاكر	٣٩٣
المبحث الثَّاني- الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد	٤٠١
المبحث الثَّالث- الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة	٤٠٨
المبحث الرَّابع- الأستاذ الدكتور/ عبد السلام محمد هارون	٤١٧
المبحث الخامس- الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنَّا	٤٢٤
خاتمة	٤٣١
المصادر والمراجع	٤٣٣
فهرس الموضوعات	٤٣٨